البناء
السنة السابعة / الأربعاء / 13 كانون الثاني 2016 / العدد 1978
Seventh year / Wednesday / 13 January 2016 / Issue No. 1978

عن «مجزرة المعرة» المزعومة

■ حميدي العبدالله

على امتداد أكثر من أسبوع طبّلت وزمّرت وسائل الإعلام الغربية، وبعض وسائل الإعلام العربية لأكذوبة مفادها أنّ الطائرات الروسية استهدفت مواطنين آمنين في معرة النعمان، وأنها ارتكبت مجزرة ذهب ضحيتها العشرات.

وعلى الرغم من أنّ القصف الجوي استهدف تنظيم «جبهة النصرة» وهو فرع «القاعدة» في سورية، ومصنّف في عداد التنظيمات الإرهابية من قبل الحكومات الغربية، ومن قبل مجلس الأمن، إلا أنّ وسائل إعلام غربية انبرت للدفاع عنه وتجريم الغارة الروسية.

اعترفت مواقع معارضة على شبكة التواصل الاجتماعي وفي مقدّمتها «المرصد السوري» بأنّ الهدف الذي قصفته الطائرات الروسية يعود لـ«القاعدة»، إلا أنّ معزوفة استهداف المدنيين استمرّ تكرارها في كثير من وسائل الإعلام الغربية، والإعلام العربي التابع للغرب.

لكن وكالة «أسوشيتد برس»، وهي وكالة أميركية، أكدت أنّ الهدف كان تنظيم «القاعدة» ممثلاً بـ«جبهة النصرة» وليس موقعاً مدنياً. فقد نقلت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» بتاريخ 2016/1/9 عن الوكالة إشارتها إلى أنّ «غارة جوية على سجن في شمال سورية يديره تنظيم القاعدة تقتل 39 شخصاً»، ونقلت الوكالة أيضاً عن «المرصد السوري» قوله: «إنّ طائرات حربية أطلقت أربعة صواريخ على محكمة إسلامية، وسجن في معرة النعمان يديره تنظيم «القاعدة» في سورية، الأمر الذي أدى إلى مقتل 39 شخصاً على الأقلّ بينهم العديد من مقاتلي جبهة النصرة».

«المرصد السوري» يعترف بمقتل العديد من مقاتلي «القاعدة» ووكالة «أسوشتيد برس» تنقل عنه أنّ هدف الغارة الجوية هو تنظيم «القاعدة»، لكن بعض الإعلام العربي والغربي يصرّ على أنّ الغارة استهدفت مدنيين آمنين في معرة النعمان، ووصف ما جرى بالمجزرة. لماذا الإصرار على الدفاع عن المنظمات الإرهابية، أليس هدف هذه الحملات الإعلامية حماية هذه التنظيمات والحؤول دون القصاص منها، وهل تقود مثل هذه الحملات إلى تشويه ما يقوم به الجيش السوري وحلفاؤه إلى القضاء على الإرهاب، أم إلى تمكينه ومساعدته على التجذّر في سورية ومنها ينطلق إلى مناطق أخرى، حيث أكدت التحقيقات التي جرت أنّ جميع الهجمات التي شنّت في فرنسا أو في الولايات المتحدة، كان مدبّروها بشكل أو بآخر على صلة مع الإرهابيين المتواجدين في سورية.

بعد كلّ هذه الحملات التي تقود لا محالة إلى توفير الحصانة للإرهابيين، أليس من حق سورية وحلفائها اتهام جهات في الغرب وفي المنطقة بالتواطؤ مع الإرهاب وتقديم الدعم له، وليس العمل على مكافحته والقضاء عليه؟ أليس مثل هذه التغطية الإعلامية التي تجرّم الجهات التي تضرب الإرهابيين تشكل دعماً واضحاً للجماعات الإرهابية، وهل ثمة من يجرؤ على وضع «جبهة النصرة» في عداد التنظيمات المعتدلة، وألا تكشف حملات التضامن مع «النصرة» أنّ حملات الاستنكار لأيّ هدف للمسلحين في سورية تصبّ في وجهة إطالة أمد الحرب، وبالتالي إطالة أمد المعاناة وحدوث المزيد من الكوارث التي تصيب السوريين؟

«مضايا المُزيّفة» عنوان ما قبل انعقاد جنيف السوري

لأيام عدّة، تصدّرت شاشات الإعلام العربي والدولي مشاهد المجاعة والكارثة الإنسانية في مضايا السورية، ووُجّهت أصابع الاتهام نحو الجيش السوري وحزب الله على أساس أنهم يحاصرون البلدة ويمنعون دخول المواد الغذائية ويتاجرون بأسعارها، لكن سرعان ما خرجت تصريحات من الصليب الأحمر الدولي تكذّب ما جرى تلفيقه وفبركته.

سعت السعودية، ومعها حلفاؤها، من خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب إلى إدانة حزب الله وتصنيفه «إرهابياً» يجوّع ويرهب الأطفال ويحجب عن مضايا سبل الحياة، فبدأت الصورة تتوضح أكثر بخصوص الحزب والحملة المنسّقة عليه التي ساهم فيها حلفاء السعودية في لبنان، وأبرزها ما صدر عن كتلة المستقبل.

فجأة صار الحريري خبيراً بالقرى السورية ومعه جعجع والسنيورة وجنبلاط. كلهم يريدون إنقاذ مضايا دون غيرها لكنّ أحداً لم يتحرك لا في المملكة ولا خارجها من أجل اطفال اليمن والعراق وأيضاً باقي المناطق السورية التي يحاصرها المسلحون منذ سنوات.

وعلى أي حال، يبدو أنّ الحلول جاءت فجاة وكأنّ الذي أراد إدخال المساعدات لم يكن قادراً على الإقدام على ذلك إلا بإثارة هذه الحملة المنظمة في الهدف والاستهداف وإلا كيف استطاع الأفرقاء المعنيون إيجاد حلّ لإدخال المؤن اليوم وليس بالأمس؟ ألم يكن ممكناً مساعدة البلدة من دون كلّ هذا اللغط إذا كان الأمر فعلاً إنساني، بحسب ما جهد إعلام السعودية في تقديمه؟

حملة مضايا التي استهلتها السعودية بتنظيم حملة إعلامية وسياسية تستهدف حزب الله، تجمّعت غيومها لتسفر عن قوافل مساعدات دخلت مضايا وكفريا بالتوازي وبالنوعيات والكميات ذاتها بالتناسب مع عدد السكان، وشروط التوقيت والتحقق من الطرف المعني بتفتيش المساعدات ذاتها، لكنّ الحملة الإعلامية مستمرّة على تصوير الأمر حصاراً لمضايا، وليس تبادلاً للمسؤولية بين طرفين متحاربين بتنظيم الإغاثة لمنطقتين محاصرتين بالتوازي، يمكن التفاهم على إدخال كميات أكبر ونوعيات أشمل من المساعدات شرط التساوي فيها، ويمكن تخفيف إجراءات وقيود الحصار شرط التوازي أيضاً، ويمكن تكثيف وتيرة الإمداد وجعل مواقيتها أقرب، لكن بتطبيقها على البلدتين المُحاصرتين. وتخفي الحملة أنّ المجموعات المسلحة في مضايا والتابعة لـ«أحرار الشام» و«جبهة النصرة» هي التي رفضت السماح بكميات أكبر من المعونات ونوعيات أشمل من المواد ووتيرة أسرع، للضغط على كفريا والفوعة وهي تعلم أنّ التوازي والتساوي سيحكم في المقابل حالة مضايا، ما يشير إلى حسابات في السياسة تريد للحملة أن تستمرّ، وللصور الخاصة بالمجاعة، الحقيقية منها والمزيفة، أن تبقى عنوان ما قبل انعقاد جنيف، الخاص بالحوار بين الحكومة والمعارضة، والذي تعيش جماعات الائتلاف مأزقاً للقبول بالسقوف التي كشف عنهما تسرّب من تمسك وزيري الخارجية الأميركي جون كيري والروسي سيرغي لافروف، بكونها بعد صدور قرار مجلس الأمن 2254 لم يعد للمسودّات التي سبقتها أيّ قيمة سواء في فيينا، وخصوصاً في جنيف، إلا كبيانات تعكس مساعي الحل السياسي، وهذا يعني قطعاً للطريق على أيّ محاولة لطرح مستقبل ودور الرئيس السوري في العملية السياسية في حوار جنيف المقرّر في الخامس والعشرين من الشهر الجاري، باعتبار الأمر الراهن هو حكومة وحدة في ظلّ رئاسة الرئيس بشار الأسد، تقود الحرب على الإرهاب وتترك مستقبل الرئاسة للانتخابات وصناديق الاقتراع.

«توب نيوز»

سورية تتحرّر

- العيون المنشغلة بمتابعة ما يجري على مسارات المواجهة السياسية المتعدّدة في المنطقة، لا تستطيع تجاهل أنّ شيئاً كبيراً يجري في الميدان السوري.

- الحوار السوري - السوري في جنيف تحت سقف القرار الأممي الذي يحدّد هدفاً له بتشكيل حكومة وحدة وطنية تحت عباءة الشرعية الدستورية للرئيس بشار الأسد، جاء بنتيجة تحوّلات الميدان، وتتلعثم جماعات المعارضة في قبول سقفه الجديد، لكنها تخشى أن تسبقها تطوّرات الميدان.

- المواجهة التركية والسعودية مع كل من روسيا وإيران تأتي تحت تأثير التحوّلات التي تجري في الميدان السوري، وتحاول فرملتها ووضع العوائق أمامها، لكنها تخشى أن تتسارع تطوّرات الميدان قبل أن تؤتي الضغوط نتائجها وتصبح بلا قيمة.

- الحملة الاميركية السعودية «الإسرائيلية»، بمشاركة قطعان التابعين والمأجورين، التي تستهدف المقاومة في لبنان، والتي لا يكاد ينتهي فصل منها إعلامياً أو مالياً أو قانونياً أو سياسياً أو أمنياً، حتى يطلّ فصل جديد تأسّست على السعي للحدّ من المساهمة النوعية لحزب الله في تغييرات الميدان السوري، لكن الردّ بالمزيد من المساهمة بالإنجازات يحكم عليها بالفشل.

مبروك ريف اللاذقية وقريباً الحدود التركية.

التعليق السياسي

بعد دخولهم البرلمان ورداً على من قال بأنّ مدّعي (السلفية) لم يكفروا أحداً...

■ د. رفعت سيد أحمد

*أسوأ ما في دعاة السلفية بعد انتخابات 2016، ومن يدافع عنهم، هذا الغرور والاستعلاء على خلق الله رغم جهلهم الشديد، والابتعاد كلية عن قضايا الأمة الحقيقية مثل قضية فلسطين والمقاومة، وإشغال الناس بفقه التوافه من الأمور؛ وتأليه الحكام والعمل مع أجهزة الأمن.
*السلفيون اليوم اختطفوا مفهوم السلفية وصادروه، والصواب أنهم (وهابية) وليسوا (سلفية)
*نار الفتنة والعنف والتكفير كامنة تحت دعوة السلفية المتشدّدة، ومن الخطر التساهل معهم أو استخدامهم سياسياً لمكايدة «الإخوان» والقوى السياسية، لأنهم سينقلبون على الجميع كما فعلوا مع السادات!!

بعد هزيمة التيار السلفي بقيادة حزب النور في انتخابات 2016 البرلمانية، ظهر على السطح مجدّداً بعض السلفيين وبعض المدافعين عنهم من مثقفي مصر يبرّئون هذا التيار من فتاوى التكفير للآخر الديني او الآخر السياسي... في هذا المقال نعيد التذكير بما سبق وكتبناه قبل شهور عن نماذج من فتاوى هذا التيار التكفيرية لكلّ مذاهب الأمة، وكيف انّ التكفير هو البداية للقتل المنظم طالما لم يرفض او يعتذر أصحاب هذة الفتاوى عن فتاويهم حتى الآن وكأنهم لا يزالون يعتبرونها دستورهم الحقيقي مهما ادّعوا كذباً انهم ضدّ التكفير...

وهذه نماذج من فتاوى دواعش مصر في تكفير الشيعة، فانتبهوا يا أولي الالباب ويا أصحاب القرار في بلادنا.

في العدد 7 ص 10 المجلد 16 مجلة «التوحيد»، وتحت عنوان «الشيعة» بقلم: محمد علي عبد الرحيم، الرئيس العام لجمعية أنصار السنة، جاء فيه:

– الشيعة – كفرة – وإذا كان بعض السذج من المسلمين يعتقدون أنهم من المسلمين بحجة أنهم يقولون لا إله إلا الله فقد صدق فيهم قوله تعالى: «وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون». فهم ينطقون بالشهادة ولا يعملون بمقتضاها.

وفي العدد (6) ص 6 المجلد 22 من مجلة «التوحيد»، وتحت عنوان «عودة الشيعة» بقلم صفوت الشوادفي، جاء فيه:

– الشيعة أكثر فرق الأمة الضالة ضلالاً وكفراً.

وفي العدد (4) ص 2 المجلد 29 من مجلة «التوحيد»، وتحت عنوان «آل البيت بين الهوى والإنصاف» بقلم: محمد صفوت نور الدين، جاء فيه:

– دين الشيعة مبنيّ على عبادة القبور والشرك الصريح بالله ربّ العالمين، والمُطالع لكتبهم في القديم والحديث يعلم أنهم «عباد أوثان»... وهم صيغة اليهود... وتاريخهم ملوث بالدماء.

– ويقول ياسر برهامي: «الخلاف في تكفير شيعة إيران والعراق خلاف شائع بين أهل السنة، فهم يقفون على حرف ومن العلماء من يكفرهم، والراجح أنّ كفرهم كفر نوع وليس كفر عين» كتاب» شرح منة الرحمن في نصيحة الإخوان» ص360

تكفير الأشاعرة:

في العدد (10) ص 66 المجلد 31 من مجلة «التوحيد» وتحت عنوان «صفة الرؤية الحلقة الثالثة» بقلم: أسامه سليمان، جاء فيه:

– يعتبر الأشاعرة إحدى الفرق الملحدة والمخالفة لأهل السنة في توحيد المعرفة والإثبات.

وفي العدد 4 ص26 المجلد 18 من مجلة «التوحيد» وتحت عنوان «التعريف بالبدعة وأشهر أحكام المبتدعين» بقلم: محمد عبد الحكيم القاضي، جاء فيه:

– أعتبر الأشاعرة من الطوائف المبتدعة وأنّ جماعة من السلف قاموا بتكفيرهم.

وفي العدد (4) ص 20 المجلد 33، وتحت عنوان: «القول السديد في الردّ على من أنكر تقسيم التوحيد الحلقة الاخيرة» بقلم: عبدالرازق عبد المحسن البدر، جاء فيه:

– المتكلمون أمثال الشهرستاني والبيجوري يهملون توحيد الألوهية، فهذا النوع من التوحيد لا ذكر له عندهم البتة. ثم قال: «ومن المعلوم أنّ المشركين لو أقرّوا بذلك كله – أيّ ما يقرّه علماء الكلام والأشاعرة – لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن وقاتلهم عليه الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما لم يأتوا بتوحيد الألوهية».

ويقول أبو إسحاق الحويني: «عقيدة الأشاعرة أقبح من عقيدة النصارى» (سلسلة البدعة وأثرها في محنة المسلمين).

تكفير المعتزلة

في العدد 1،2 ص 40 المجلد 4 وفي مقال لمؤسس جماعة أنصار السنة المحمدية محمد حامد الفقي بعنوان «الهوى يهوي بصاحبه إلى أتعس عاقبة» يقول فيه: «من يقول إنّ القرآن مخلوق فهو ملحد وزنديق» وكما هو معروف هذا قول المعتزلة.

تكفير الصوفية

في العدد 9 ص 29 المجلد 2 «وحدة الأديان عند الصوفية» لعبد الرحمن الوكيل، جاء فيه:

– إله الصوفية هو عين الصنم في الجاهلية والعجل في السامرية».

– «إنّ كبار الصوفية يكفرون بالبعث وبالجزاء لأنهم يكفرون بالألوهية والربوبية».

– وفي العدد (7) ص 22 المجلد 20 وتحت عنوان «أولياء الله وأولياء الشيطان» بقلم: بدوي محمد خير، جاء فيه:

– دين المتصوفة – حمل كلّ وثنيات الأمم السابقة بدءاً من البوذية ومروراً بالأغريقية وانتهاء بفكر الشيعة والباطنية، وضمّ بين جنباته عقائد اليهود والنصارى وشركيات الجاهلية العربية الأولى، وكانت مصر رائدة في ذلك حين احتضنت دعوة الشيعة.

– وفي العدد (5) ص 26 المجلد 29 وتحت عنوان «الفتاوى» بقلم: لجنة الفتوى بالمركز العام لجمعية أنصار السنة التي تمثل رأس الحربة الخاطف لمفهوم «السلفية في مصر» جاء فيه: زيارة الأضرحة وقراءة الفاتحة والتبرك بآل البيت هو عين الشرك.

ويقول ياسر برهامي بكفر «ابن عطاء الله السكندري وأبا الحسن الشاذلي وإبراهيم الدسوقي» كتاب شرح منة الرحمن في نصيحة الإخوان ص34.

– ويصف محمد حسان ضريح السيد البدوي «بالصنم انظر منتديات روض الرياحين 2008/9/4.

علاوة على تكفير علماء الأزهر الشريف العدد 7 ص 22 المجلد 25، تكفير وزارة الأوقاف المصرية العدد 8 ص 16 المجلد 16، تكفير جامعة الأزهر العدد 3 ص 20 المجلد 7، تكفير وزارة الثقافة المصرية العدد 3 ص 6 المجلد 29، تكفير العلامة يوسف الدجوي العدد1 43 المجلد 16، وتكفير الشيخ أحمد حسن الباقوري العدد 11 ص44 المجلد 8، وتكفير الإمام عبد الحليم محمود العدد 9،8 ص58 المجلد3. ناهيك عن تكفير نجيب محفوظ العدد 2 ص 8 المجلد 21، وتكفير طه حسين العدد 3 ص 6 المجلد 29، وتكفير الموسيقار محمد عبد الوهاب ومحمد الكحلاوي العدد 6 ص 42 المجلد 20، تكفير جمال الغيطاني العدد 2 ص8 المجلد 21، تكفير محمد حسين هيكل العدد 7 ص 27 المجلد 23، تخوين سعد زغلول العدد 3 ص 6 المجلد 23 وغير ذلك كثير.

فهل بعد هذا وذاك المنقول من مصادر السلفية الوهابية المصرية، يقول بعض المنتسبين إلى السلفية الوهابية المصرية من أمثال حزب النور: لا يوجد نص مكتوب أو منطوق بأنّ السلفية المصرية تكفر الشيعة والأشاعرة والمعتزلة وغيرهم، وأنه لا يؤيد هذا الاتهام أيّ دليل في الدنيا! اننا ندعو ياسر برهامي وأعضاء حزب النور الذين دخلوا برلمان 2016 ان يعيدوا نقد أنفسهم، وان يمتلكوا شجاعة نقد الذات والاعتذار علناً عن فتاويهم التكفيرية، وان يبادروا بحذفها من مناهجهم ومنابرهم واعلامهم... لماذا لأنها ببساطة شديدة تمثل اليوم المرجعية الفكرية والدينية لـ«داعش» وأخواتها في مصر والعراق وسورية... فهل يفعلون ذلك وهل يمتلكون فعلاً شجاعة الاعتذار؟ أم انهم لا يجرأون ويمارسون علينا أسلوب التقية الذي يلومون الآخرين على استخدامه؟

E – mail : yafafr @ hotmail. com

ألغام في مسار مفاوضات «جنيف ـ 3» للحلّ في سورية!

■ سومر صالح

على عجل، بل واستعجال، يحاول المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا لملمة الأوراق المبعثرة في عواصم صنع القرار الإقليمي في محاولة لعقد اجتماع جنيف3 لإيجاد تسوية في مسار الحلّ السياسي للأزمة السورية، وفق مخرجات القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي نهاية العام المنصرم، والناتج عن إعلاني فيينا الأول والثاني، والمتفق عليه في اجتماع بوتين – كيري في 2015/12/15، وكما هي العادة ترحيب سوري حذر بخطوة دي ميستورا يعكس الجدية التي تتعامل بها الدبلوماسية السورية مع مخرجات التفاهمات الدولية والمكرّسة غالبا بقرارات دولية، وكما العادة أيضاً تخبّط في موقف المعارضات السورية يعكس ارتباك الدول الإقليمية الداعمة لهذه المعارضات، ولكن، وعلى غير العادة لا يحظى هذا المؤتمر بحفاوة دولية على غرار مؤتمري جنيف الأول والثاني، ولا يعكس إلى الآن حجم الزخم الذي دفع بالأمور إلى مرحلة جنيف 3 والمقصود هنا اجتماعي فيينا الأول والثاني، وما نتج عنهما من مخرجات تشكل روح القرار 2254، وقد يكون السبب في ذلك هو ارتباك إدارة أوباما ذاتها ورغبتها في المماطلة بالحلّ إلى ما بعد العام 2017 وترحيل المشكلة إلى رئيس أميركي جديد أو استثمارها انتخابياً لصالح المرشح الديمقراطي المرتقب، وقد تكون الأسباب مرتبطة أيضاً بجموح السعودية سياسياً وعسكرياً وطرحها مشروعاً مذهبياً للصراع في الشرق الأوسط وجدت فيه الإدارة الأميركية ما يمكن أن يعوّضها قليلاً عما خسرته في الأزمة السورية...

النتيجة عموماً... لا توحي المناخات السياسية الإقليمية ولا الدولية بجدية في إيجاد حل نهائيّ للأزمة السورية، مع الاقتناع الدولي بعدم جدوى الاستثمار السياسي والعسكري في الأزمة السورية حاضراً ومستقبلاً، لأن المعركة حسمت استراتيجياً وعسكرياً لصالح محور دمشق - موسكو - طهران، ولكن حجم الاستثمار الغربي وتبلور مشروع جديد في الشرق الأوسط عنوانه مذهبة الصراع وتقسيم الدول أجّلت بلورة الحلّ في سورية، وهذا ما قد يفسّر جزئياً عدم جدّية الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة بإنجاز ما يترتب عليها من التزامات أحادية أو متعددة أخذتها هي على نفسها وكرّستها في إعلان فيينا 2 وفي نص عليها القرار 2254، وخصوصاً الإسراع في تصنيف الجماعات الإرهابية وتوحيد المعارضات السورية تحت وفد موحد، والعمل على استصدار قرار ملزم بوقف إطلاق النار وإيجاد آليات فعالة لضبط تنفيذه على الأرض السورية، وغيرها من عقبات كان من المفترض إيجاد حلول لها بالتزامن مع انطلاق قطار جنيف 3 للحلّ السوري، والذي يبدو مساره طويلاً وشاقاً، إنْ لم نقل انه دخل في متاهة معلوم مدخلها ومجهول مخرجها، وكلّ عقبة سابقة لانطلاق مؤتمر جنيف 3 قد تتحوّل لغماً من المحتمل انفجاره في مسار الحلّ المرتقب، ناسفاً ما قد تم انجازه بعد مضيّ ما يقارب السنوات الخمس من الصراع والاستقطاب الدولي على الأرض السورية.

ولو أردنا تفنيد بعض الألغام لوجدنا في البند الخامس من القرار 2254 وهو المتعلق بوقف إطلاق النار (أنّ وقف إطلاق النار يدخل حيّز النفاذ بمجرد أن يخطو ممثلو الحكومة السورية والمعارضة الخطوات الأولى نحو انتقال سياسي برعاية الأمم المتحدة) وإذا ما عدنا إلى إعلان فيينا 2 نجد أن وقف إطلاق النار وهو التزام ثابت على المجموعة الدولية سيكون (وفقاً لعملية تخضع لقيادة سورية وفي غضون ستة أشهر...) وكان من المفترض أن تسير بالتوازي مع تقدم المفاوضات بين وفد الحكومة وممثلي المعارضات وفق ذلك الإعلان، وهو ما لم ينجز، وعلى ما يبدو تم تجاوزه مؤقتاً كشرط لازم لانطلاق جنيف3، ومن المعلوم أيضاً أن وقف إطلاق النار مرهون بتصنيف متفق عليه دولياً وإقليمياً، وموافق عليه من الحكومة السورية، للجماعات الإرهابية والمعتدلة، ومن المنطقي أن يكون التصنيف جرياً قبيل انطلاق مسار جنيف 3 للحلّ وليس لاحقاً عليه لانّ المكونات المعارضة وخصوصاً الهيئة التفاوضية المنبثقة من اجتماع الرياض تحاول مسبقاً فرض وتكريس كيانات عسكرية ككيانات معتدلة وفق أجندات إقليمية واضحة وهو ما قد ينسف مسار المفاوضات برمته، إذا تمّ تصنيف إحدى الميليشيات على أنها إرهابية، وهو مرتبط بأطراف المعارضة المشاركة في جنيف 3. هذا من جهة ومن جهة أخرى، من غير المتوقع في ظلّ التشتت الدولي والإقليمي إنجاز تصنيف بهذا الحجم والنوع والتعقيد في مدة الستة أشهر المحددة في إعلان فيينا 2.

وإذا ما انتقلنا إلى لغم آخر مرتبط شكلاً بالأول وهو العملية الانتقالية التي حدّد القرار الدولي ماهيتها سلفاً بإقامة حكم ذي مصداقية وغير طائفي في فترة الأشهر الستة الأولى لانطلاق المفاوضات، ولاحقاً تعديل الدستور وإجراءات انتخابات بمدة 18 شهراً، نجد أن الإشكالية تكمن في أن المادة الأولى من القرار 2254 حددت بيان جنيف 1 كأساس للعملية الانتقالية، والأخطر من ذلك إشارة القرار في تلك المادة إلى أن إعلاني فيينا الأول والثاني هما (لتأييد تنفيذ كامل لبيان جنيف1)، وبالتالي هذا الارتباك الحاصل في المادة 1 من نص القرار قد ينسف مسار جنيف 3 على غرار جنيف 2 لان التنفيذ الكامل لبيان جنيف 1 يعني (هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة) وهو ما ترفضه حكومة دمشق جملة وتفصيلاً ولا يعكس حقيقة الوضع في سورية عسكرياً وسياسياً وشعبياً، ولا يعكس التفاهم الدولي الجديد المنبثق من جملة التطورات بعد 2015/9/30 أي الدخول الروسي المساند إلى سورية بطلب سوري رسمي، ويتجاهل الحقائق العسكرية التي فرضتها معادلة إسقاط الطائرة الروسية في السماء السورية من دخول مقاتلات (سو 35 ومنظومات أس 400) وكسر نواة التدخل التركي ولاحقاً السعودي، ويتجاهل التفاهمات الروسية الأميركية التي مهدت لإعلاني فيينا الأول والثاني والقرارين 2235 و2254... ويعود بالمفاوضات إلى نقطة الصفر.

وإذا ما انتقلنا إلى روح القرار 2254 نجد أنّ القرار تجاهل عمداً حجم الهوة بين أطراف المعارضات السورية في طرحها لمستقبل سورية سياسياً وعسكرياً من جهة، وبين أطراف المعارضات السورية والحكومة في دمشق في طرحها لمستقبل سورية الدور والمكانة والعلاقة مع حزب الله وإيران وحتى روسيا ذاتها من جهة مقابلة، وتجاهل أيضاً مستقبل الحرب على الإرهاب في سورية ودور الجماعات التي سيتم تصنيفها على أنها «معتدلة» في تلك الحرب وعلاقتها بالحكم العتيد وفق نص القرار، ومستقبل السلاح غير الشرعي، بما يوحي بان هناك نوايا مبيّتة لإبقاء سورية في دائرة التأزيم، واكتفى المجتمعون برسم ملامح المستقبل القريب فقط، وهو ما لن توافق عليه الحكومة في دمشق حكماً، فإقحام البلد في المجهول وتأجيل حل المشاكل سيزيد الوضع سوءاً ويدخل البلد في أتون صراع سياسي وعسكري، لذلك ووفق معطيات اليوم من المستبعد تحقيق اختراق نوعي في مسار الحل في سورية في جنيف 3، لأنّ طبيعة الحلّ المشار إليها في نص القرار 2254 والمنبثقة عن تفاهمات فيينا أتت مركبة ومتناقضة أحياناً لأنها خلاصة خمس سنوات من الصراع الدولي على سورية بما أنتجته من تفاهمات أميركية روسية متدرّجة في توافقها ومتناقضة في سياقها، عكست الأجندات المتغيّرة للقوتين الدوليتين على مدى خمس سنوات، كما أن طبيعة الحل المشار إليه راعت شرطاً واحداً فقط من شروط الحل السوري وهو توافر الإرادة الدولية على افتراض وجودها بنية صادقة، ولكنها أغفلت شروطاً أخرى ضرورية ولازمة للحل وأولها ضمان تنفيذ القرار 2253 جملة وتفصيلاً بما يعني قطع طرق دعم وتمويل الإرهاب في سورية، وثانيها القضاء على الإرهاب أو حصره جغرافياً على الأقلّ كشرط أساسي لانطلاق الحوار الوطني السورية، وثالثها تحقيق التوافق السوري على إنهاء الصراع وهو ما لا يريده أمراء الميليشيات الإرهابية المرتبطين بأجندات داعميهم الإقليميين، ورابعها رفع مبدأ الوصاية على الحل كما هو مبيّن في نص القرار 2254.

في الختام مؤتمر جنيف 3 قد ينطلق مع حلول 25 من الشهر الحالي ولكن المسار الموصل إليه مليء بألغام زرعت عمداً في نص القرار 2254، ونجاحه أيضاً مرهون بقدرة السوريين في جنيف على الخروج من متاهة الحل التي رسمتها تناقضات إعلاني فيينا مع بيان جنيف 1، وهذا يفرض على السوريين عدم إضاعة البوصلة الوطنية السورية للخروج من متاهة جنيف.

ثقتنا بوفدنا الحكومي كبيرة... فهل يسير وفد المعارضات بهدي البوصلة الوطنية السورية؟ أم أنهم سيراهنون مجدداً على بوصلة داعميهم؟!

المنصورة... هزمت الصليبيّين وقضت على إرهاب «الإخوان»

■ بشير العدل

في 24 كانون الأول 2013، وقع الحادث الإرهابي الجبان الذي استهدف مديرية أمن المنصورة، عاصمة محافظة الدقهلية، وراح ضحيته شهداء وجرحى من أبناء الوطن المخلصين.

وليست فقط لأنها مدينتي ومسقط رأسي، ولكن لكونها إحدى علامات الثقافة في بلادي مصر، ورمز النصر على أعداء الوطن المستعمرين، أشير إلى أنّ التاريخ سطر بأحرف من نور لمدينة المنصورة، صفحات من النصر المبين على أعداء الدين، الذين أرادوا الاستعمار باسم الدين، أيا كان الدين، ولقن أبناء الدقهلية عدو الخارج دروساً في معنى الدفاع عن الوطن واستقلاله، وما زال التاريخ محتفظاً بدلائل نصرهم على عدوّهم، وعدوّ بلدهم رغم مرور مئات السنوات.

ففي تلك المدينة الثقافية والسياسية، وفيها وعلى مقربة من مكان الحادث الإرهابي الأثيم الذي استهدف أبناء الشرطة في مديرية أمن المحافظة، توجد دار ابن لقمان التي ما زالت شاهداً على انتصارات شعب الدقهلية على المستعمر الغازي، ففيها تمّ أسر القائد الفرنسي لويس التاسع ملك فرنسا الذي جاء الى مصر غازياً، رافعاً راية الدين في إحدى الحروب الصليبية، فأوقع شعب الدقهلية بجيشه شرّ هزيمة، وانتصر عليه في قرية دقهلة في عام 1250 للميلاد، وتمّ نقله الى دار بن لقمان أسيراً حتى تمّ افتداؤه.

انتصار شعب الدقهلية على الحملة الصليبية قبل أكثر من 760 عاماً، فيه كثير من الدروس والعبر لتنظيم جماعة «الإخوان» المسلحين، الذي تمّ تصنيفه بالإرهابي، وعليه ان يعي التاريخ وأن يستخدم نعمة التفكير التي غابت عن سلوكه، وان يتدبر ويتعقّل في ما يمارسه من أعمال، لا تقل تصنيفاً عن تلك التي كان يمارسها المستعمر الأجنبي، الذي أبى شعب الدقهلية تحديداً الا ان يلحق الهزيمة بجيشه بل ويأسره ويجعله عبرة لكل غاز معتد آثم.

وثمة تشابه بين ما فعله لويس التاسع ضمن الحملات الصليبية، التي انطلقت من أوروبا باتجاه العالمين العربي والاسلامي، وبين ما تفعله جماعة الإرهاب والتضليل ومناصروها، وهو الدين، فكلاهما رفع راية الدين، ففي الحروب الصليبية لم يكن يعترف قادتها بأنها حروب، وانما كانوا يطلقون عليها الحجّ، ويصفون المشاركين فيها بالحجيج، لإضفاء القدسية عليها، ومارس الرهبان والبابوات آنذاك ترويجاً لتلك الحروب، واعتبروها مقدّسة حتى أنهم وصفوا من يتمّ قتله فيها بأنه شهيد، كما كانت تروّج الكنيسة الغربية في أوروبا للحروب الصليبية آنذاك.

وفي ممارسات «الإخوان» فإنّ المشاركين في إرهابها يرفعون أيضاً راية الدين، ويدّعون زوراً وبهتاناً أنّ ما يقومون به هو لنصرة الدين، ولم يختلف توصيف بعض قادتهم وأنصارهم عن توصيف أولئك الذين روّجوا للحروب الصليبية، بأنّ القتل في اعتصامات «الإخوان» وتظاهراتهم التخريبية يعدّ شهادة في سبيل الله، وأغفلوا ما أكد عليه رسولنا الكريم محمد من أنّ المسلمين اذا التقيا بسيفيهما فكلاهما في النار.

نفس الشعارات والآليات اذن تشابهت بين ما كان يحدث في الماضي، وما تحدثه الآن جماعة «الاخوان» المسلحين، وهو ما يعني أنّ النتيجة سوف تكون واحدة، فحينما نجح أبناء بلادي مصر، وأخصّ منهم أبناء الدقهلية، في دحر الحروب الصليبية والقضاء عليها، وإعلان مدينة شجرة الدر، وهو المسمّى القديم لمدينة المنصورة، مدينة منتصرة على الصليبيين، فقد تمّ الإعلان عملياً عن انّ المنصورة تواصل انتصاراتها على الإرهاب الإخواني، وأنها قادرة بحكم تاريخها وطبيعة شعبها على ان تتطهّر من تلك الممارسات التي تتبعها جماعة الإخوان المسلحة، بهدف بث الرعب والفرقة بين ابناء الشعب، وإحداث حالة من الانقسام بينه وبين أجهزته الأمنية والمسلحة.

وكانت ممارسات الإخوان في تلك المدينة الهادئة والتي يطلق عليها البعض عروس الدلتا، سبباً للوصول بأبنائها الى حالة الرفض التامّ لتلك الجماعة، فكانت المحاولة الفاشلة لتفجير قسم أول المنصورة قبل شهور من حادث مديرية الأمن، وكان من بعده حادث ذبح سائق التاكسي، او هكذا تمّ تصوير الحادث، ثم كانت الفاجعة الكبرى في حادث تفجير مديرية أمن الدقهلية قبل عامين، وهو الحادث الذي اهتزّت له مشاعر الحزن والأسى لدى أبناء الدقهلية ومصر جميعهم، ليكون القول الفصل في العلاقة بين التنظيم الإرهابي والشعب المسالم والمثقف في المنصورة، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقة تقوم على أساس الرفض التامّ لتلك الممارسات والإصرار على القضاء عليها.

ورغم مرور عامين على الحادث الإرهابي الإجرامي الذي ارتكبته عناصر «الإخوان» وأنصار الإرهاب، استطاعت المنصورة بتاريخها وقوّتها وحضارتها أن تنهي إرهاب «الإخوان» بفضل ثقافة أبنائها وإرادتهم التي لا يفلّها الحديد، وقد استمدّوا عزيمة قوية ورّثها لهم أباؤهم وأجدادهم وتركوا لهم تاريخاً من النضال ضدّ المغتصب والمستعمر وعدوّ الوطن.

في تاريخ المنصورة اذن الكثير من الدورس والعبر، غير أنها رسالة لمن ألقى السمع وهو شهيد.